

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي

حسين عبد المطلب الأسرج(*)

باحث اقتصادي، ومدير إدارة في وزارة
التجارة والصناعة المصرية.

مقدمة

مشكلة البحث: تعاني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٩ - ٢٥ عاماً، إذ تبلغ معدلات البطالة بينهم حوالي ٣٠ بالمئة في المملكة العربية السعودية، و٢٨ بالمئة في البحرين، و٢٣ بالمئة في عمان، وحوالي ٢٤ بالمئة في الإمارات، و١٢ بالمئة في الكويت^(١). ويفاقم من مغزى هذه الأرقام أن الكثير من المتعطلين من الشباب في أقطار المجلس قد أمضوا فترات طويلة في حالة البطالة حتى باتت أشبه ما تكون بالبطالة المزمنة. بل إن ما يسترعي الانتباه هو أن غالبية من المتعطلين هم من المتعلمين الذين أمضوا سنوات طويلة في التحصيل العلمي لاسيما خريجي الثانوية العامة وأصحاب المؤهلات الجامعية، الأمر الذي يثير التساؤل عن مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات أسواق العمل الحديثة. ومحصلة ذلك كله تمثل في انخفاض معدلات الإنتاجية في أقطار مجلس التعاون، وتراجع العمالة الوطنية في القطاع العام مع استخدام القطاع الخاص لعمالة أجنبية رخيصة الأجر وقليلة المهارة^(٢). وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل فهي توافر ما بين ٤٠ بالمئة - ٨٠ بالمئة من إجمالي فرص العمل^(٣). فما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال التعرف إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول الخليجية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيراً يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الرجوع إلى الدراسات السابقة في مجال البطالة وسوق العمل للتعرف إلى مفهومها وأبعادها، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي للتوصل إلى نتائج وتوصيات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خطة البحث: قسم البحث إلى قسمين رئيسيين ثم خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

(١) «دول مجلس التعاون: معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف»، مؤسسة الخليج للاستثمار (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، <<https://www.gic.com.kw/ar/media-center/monthly-news/monthly-article/9>>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٦/٨). مُشار إلى هذه الإحصائية أيضاً في: التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٣)، ص ٢٥٣.

(٢) «دول مجلس التعاون: معضلة البطالة الوطنية ولزومية النمو والتوظيف».

(٣) «المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤»، النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري - القاهرة)، السنة ٥٧، العدد ٤ (٢٠٠٥)، ص ٧٤.

أولاً: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: البطالة وخصائص أسواق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠ بالمئة من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وهي توفر ما بين ٥٠ بالمئة - ٦٠ بالمئة من إجمالي فرص العمل^(٤)، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول من الناحية الإنتاجية، قدر تمثيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٦٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي في أوروبا، مقارنة بحصة مقدارها ٤٥ بالمئة من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة. وفي بعض مناطق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تكاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون عملياً هي رب العمل الوحيد للقطاع الخاص، مما يؤكد أهميتها الاجتماعية، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك مزود مهم بالتدريب المهني. وتتميز كل من تايوان وهونغ كونغ باعتمادهما على المشروعات الصغيرة، وفي اليابان حوالي ٨١ في المئة من مجموع الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوظف المشروع الواحد في المتوسط تسعة موظفين على خلاف دول الاتحاد الأوروبي الذي يوظف أربعة^(٥).

Peter Raynard and Maya Forstater, «Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries,» United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) (Vienna) (2002), p. 2, <<http://www.unido.org/fileadmin/import/userfiles/puffk/corporatesocialresponsibility.pdf>>.

(٥) تشير إحدى الدراسات أن هناك ما بين ٨ إلى ١٢ مليون مشروع صغير ومتوسط في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ٢,٥ مليون مشروع في دول الأعضاء الجدد في الاتحاد وهي تمثل أكثر من ٩٩ بالمئة من مجموع المشاريع وتستحوذ على ثلثي العمالة في قطاع المشاريع، وتبين التقديرات أن نصف الوظائف الجديدة تقريباً في أوروبا قد أوجدت من قبل أقل من ٥ بالمئة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة. وأنه يوجد في المملكة المتحدة حوالي ٣,٧ مليون مشروع بما يوازي واحد لكل عشرة أشخاص في سن العمل، منها ٩٩,٧ بالمئة هي مشروعات متناهية الصغر أو مشاريع صغرى ومتوسطة. كما تشير الدراسة إلى وجود تقرير أمريكي حديث يبين بأن من ضمن الوظائف الجديدة البالغ عددها ٢٤ مليوناً جرى إيجادها في الولايات المتحدة في المدة ما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٥ فإن ٧٥ بالمئة منها تقريباً قد أوجدت من قبل أقل من ١٠ بالمئة من المشروعات الصغيرة، وإن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل مجموعة في غاية التنوع، تتراوح ما بين دكان في ركن إلى بدايات مشروعات معقدة عالية التقنية. انظر: National Bank of Dubai «The Nature of Small and Medium Size Enterprises in GCC's Industrial Sector,» (UAE), Economic Report (March 2007), pp. 6-7.

١ - واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخليجية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في الدول الخليجية. ويتوقع لهذه المشاريع أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تسهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٠ بالمئة من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال، وتوظف نحو ٨٥ بالمئة من القوى العاملة، وعلى الرغم من ذلك فإن إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالى ٣٠ بالمئة فقط من الناتج المحلي. وفي المملكة العربية السعودية تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالى ٩٣ بالمئة من إجمالي الشركات وتستوعب نحو ٢٧ بالمئة من إجمالي العمالة ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٣٣ بالمئة فقط وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة إلى ما تشكله هذه المشاريع من العدد الإجمالي للشركات، وتركيز المملكة على التنوع الاقتصادي ومقارنة بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل هذه المشاريع حوالى ٧٠ بالمئة من إجمالي المؤسسات العاملة في سلطنة عُمان التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات وهي الزراعة، والأسماك، والصناعة، والخدمات والسياحة. وبالنسبة إلى بقية دول المجلس تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع ففي دولة قطر، ومملكة البحرين وسلطنة عُمان تمثل ٩٢ بالمئة بينما تنخفض في الكويت إلى ٧٨ بالمئة^(٦).

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى^(٧) وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج

(٦) عبد العزيز بن حمد العليل، «تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، ورقة قُدمت إلى: الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي عُقد بالرياض يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٣، ص ٥.

(٧) ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية، واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أُجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتنوع معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، ورأس المال، والقيمة المضافة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توافر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وتستند الدول العربية في تعريفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه المشروعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال. انظر: «تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات»، ورقة قُدمت إلى: الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي عقدته الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في أبو ظبي يومي ٢ - ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧، ص ٣ - ٤.

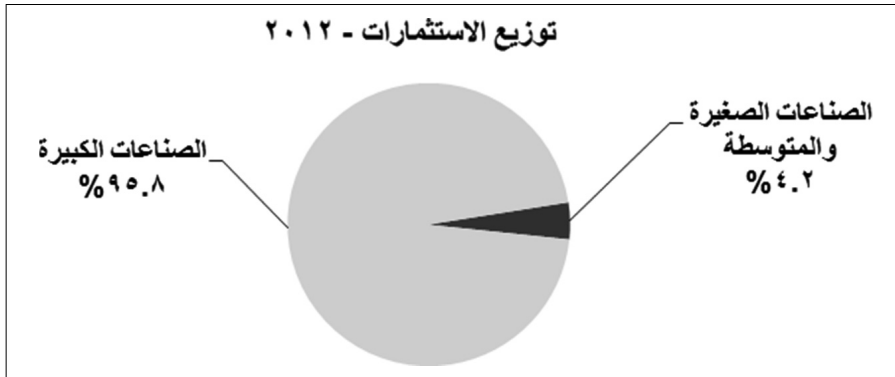
الصناعي، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أم لأية أغراض أخرى^(٨).

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول الخليجية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تعريفات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان الخليجية في الجدول الرقم (١).

وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حريصة على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات. وبرغم ذلك وكما يتضح من الشكل الرقم (١) يلاحظ أن حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة متدنٍ جداً، فقد بلغ حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ٤,٢ بالمئة من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس عام ٢٠١٢^(٩).

الشكل الرقم (١)

إجمالي الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام ٢٠١٢



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، <http://www.goic.org.qa/goiccms/index_ar.html>.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول النامية والمتقدمة، انظر: «دراسة عن التعريف الإجرائي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر»، وزارة التجارة الخارجية (القاهرة)، ص ١٠ - ٤٩، <http://www.mof.gov.eg/mofgallerysource/arabic/small_projects/sr/sr-5.pdf>، Doha Abdelhamid، and Alia El-Mahdi، «The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences and the Road Ahead of Egypt»، Economic Research Forum, ERF Working Paper Series; 0324 (2003), pp. 28-36.

(٩) عبد العزيز بن حمد العجيل، «تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، ورقة قُدِّمَتْ إلى: الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي عُقِدَ بالرياض يومي ٢٨ و٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٣، ص ٨.

الجدول الرقم (١)

بعض التعاريف المعتمدة في البلدان الخليجية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
سلطنة عمان:		
– مشروعات صغيرة	– أقل من ١٠ عمال	– رأس المال المستثمر أقل من ٥٠ ألف ريال.
– مشروعات متوسطة	– ما بين ١٠ – ١٠٠ عامل	– رأس المال ما بين (٥٠ – ١٠٠) ألف ريال.
السعودية:		
– مشروعات صغيرة	– ما بين (١ – ٢٠) عاملاً	ولا يزيد رأس المال المستثمر على ٢٠ مليون ريال وهذا التعريف صالح لقطاع الصناعة
– مشروعات متوسطة	– ما بين (٢١ – ١٠٠) عاملاً	
الكويت:		
– مشروعات صغيرة	– أقل من ١٠ عمال	على أن لا يتجاوز رأس مالها ٢٠٠ ألف دينار كويتي
– مشروعات متوسطة	– ما بين (١٠ – ٥٠) عاملاً	
البحرين:		
– مشروعات صغيرة	– ما بين (٥ – ١٩) عاملاً	
– مشروعات متوسطة	– ما بين (٢٠ – ١٠٠) عاملاً	
دول مجلس التعاون لدول الخليج الخليجية: (تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية)		
– مشروعات صغيرة	– يعمل فيها أقل من ٣٠ عاملاً	– لا يتجاوز رأس المال المستثمر ٢ مليون دولار.
– مشروعات متوسطة	– يعمل فيها أقل من ٦٠ عاملاً	– رأس المال المستثمر ما بين (٢ – ٦) ملايين دولار.
تصنيف المشروع الخليجي لدعم القدرات في إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الريادي)		
– المشروع الصغير جداً	– ما بين (١ – ٤) عمال	
– المشروع الصغير	– ما بين (٥ – ١٩) عاملاً	
– المشروع المتوسط	– ما بين (٢٠ – ٩٩) عاملاً	

المصدر: «المشاريع الصغيرة والمتوسطة كخيار للحدّ من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية»، ورقة قُدمت إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، الذي عُقد في شرم الشيخ بين ٢٣ شباط/فبراير و١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ص ١٣ - ١٥.

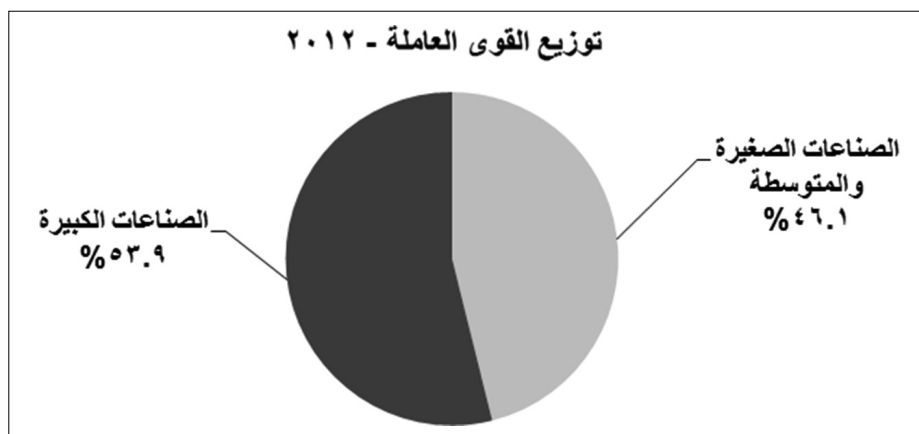
لذا فهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول المتقدمة.

ويشوب الحرص على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرٌ من الحذر خوفاً من أن يكون التوسع فيها جالباً لمزيد من العمالة المتعاقدة الأجنبية. وهو أمر تحرص سياسات التشغيل في المنطقة على تجنبه خاصة في عمان والمملكة العربية السعودية، وفي نفس الوقت هناك رغبة في الانفتاح على مزيد من الاستثمارات الأجنبية كبيرها ومتوسطها خاصة في الإمارات والسعودية وعمان وقطر، فضلاً عن الدعوة الدائمة إلى الاستثمار القائمة في البحرين.

فقد شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما يتضح من الشكل الرقم (٢) ما نسبته ٤٦,١ بالمئة من إجمالي العمالة في المشاريع الصناعية وهي نسبة متوسطة خاصة أن معظمها من العمالة الوافدة. فدول المجلس بحاجة إلى رفع نسب العمالة المواطنة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلات البطالة ولتحقيق أهداف التنمية^(١٠).

الشكل الرقم (٢)

إجمالي القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام ٢٠١٢



المصدر: المصدر نفسه.

وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين دول المجلس في نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية في هذه الدول حيث شكلت في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٨٥,٥ بالمئة لعام ٢٠١٢، وفي مملكة البحرين ٨١,٨. كما يتضح من الجدول الرقم (٢).

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩.

الجدول الرقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام ٢٠١٢

الدولة	الفئات الصناعية		الصناعات الصغيرة		الصناعات المتوسطة		الصناعات الكبيرة	
	عدد المنشآت	نسبة مئوية	عدد المنشآت	نسبة مئوية	عدد المنشآت	نسبة مئوية	عدد المنشآت	نسبة مئوية
البحرين	٦٤٧	٨١,٨	٧٧	٩,٧	٦٧	٨,٥		
الكويت	٣٦٥	٥٢,١	١٦١	٢٣,٠	١٧٥	٢٥,٠		
عمان	١١٣٦	٧٥,٩	١٩٢	١٢,٨	١٦٨	١١,٢		
قطر	٤١٣	٥٨,٢	١٤٣	٢٠,١	١٥٤	٢١,٧		
السعودية	٢٩٦٧	٤٩,٨	١٤٥٣	٢٤,٤	١٥٣٥	٢٥,٨		
الإمارات العربية المتحدة	٤٧١٢	٨٥,٥	٤١٨	٧,٦	٣٨٢	٦,٩		
المجموع	١٠٢٤٠	٦٧,٥	٢٤٤٤	١٦,١	٢٤٨١	١٦,٤		

وتقوم المرأة العربية الخليجية بدور متميز وخلاق في إقامة وتطوير المنشآت خاصةً المتوسطة منها. وتشير دراسة للبنك الدولي أن ٢٥ بالمئة من الأعمال في بلدان الخليج تملكها نساء، ويتنظر أن يزداد هذا الدور أهمية في المستقبل لما حظيت به المرأة في هذه المنطقة من فرص للتعليم وتجربة الأعمال في مناخ متسامح ومنفتح. ونأمل أن يمتد نشاطها في مجال الأعمال إلى باقي البلدان العربية التي تلوح فيها فرص استثمار واعدة خاصة في شراكة مع عربيات أخريات. ومنذ عام ٢٠٠٥ كان هناك ٢٩,٧ ألف صاحبة عمل في السعودية، وفي عام ٢٠٠٨ كان هناك ١٢ ألف سيدة عضو في مجلس سيدات الأعمال في الإمارات لهن ١١ ألف مشروع بقيمة ١٢,٥ بليون درهم إماراتي. كما أن ثلث المنشآت في الإمارات التي يفوق عائدها السنوي ١٠٠ ألف دولار تعود ملكيتها إلى نساء^(١١).

٢ - خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

من أهم ما يميّز المشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرتها على أن تنهل من تجارب الماضي وجذوره. فهي تستفيد من تقليد أعمال حرفية تعود إلى آلاف السنين، ومن ثقافة معروفة بحسن الضيافة. فقد استطاعت المشاريع الصغيرة التي أنشأتها الأسر في الصناعة والتجارة والضيافة عبور الحدود المحلية

(١١) «المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة... قاطرة النمو الداعمة للتشغيل»، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الذي قُدِّم إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، الذي عقدته منظمة العمل العربية في القاهرة بين ١٥ و٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، ص ٢٨.

والإقليمية والوطنية وازدهرت وتوسّعت واكتسبت طابع الحداثة. وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة جذور عميقة في المجتمعات المحلية وعلاقات وطيدة مع شبكات العملاء. وهي تنمو داخل مجتمعاتها، حيث تشتري المواد الخام من مؤسسات محلية، وتستخدم عمالاً من محيطها. فهذه العلاقات الوثيقة مع المجتمع المحلي، وهذا الاندماج العميق فيه هما من المزايا التي تسهل طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العمل، والحصول على الموارد، وتوزيع المنتجات.

وتتغير اليوم مواصفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد أن سلمها الأجداد إلى الأبناء والأحفاد، ومعظمهم حائز على شهادة جامعية وخبرة غنية، من الطراز العالمي أحياناً. وهذا الجيل الجديد من رواد الأعمال العرب يتكلم عدة لغات (كالإنكليزية والفرنسية، إضافةً إلى العربية)، ويملك المرونة في العمل، والقدرة على التكيف مع الأسواق والاتجاهات الجديدة. ويلاحظ أن جُل قطاع الأعمال في بلدان مجلس التعاون الخليجي من المشاريع التي يملكها القطاع العام أو من الشركات الكبيرة، غير أن الحكومات تشجع ريادة المشاريع الصغيرة من أجل خلق فرص عمل.

وتختلف الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين بلد وآخر^(١٢). فهي تكثر في قطاع الخدمات، وهو القطاع الذي يميّز بقدرة على خلق فرص عمل تفوق القطاعات الأخرى^(١٣).

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لدول الخليج، بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، يمكن إجمال الخصائص بالآتي^(١٤):

- سهولة التأسيس.
- استقلالية الإدارة ومرونتها.
- إتاحة فرص العمل.
- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة.
- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر.

(١٢) لمزيد من تفاصيل انظر: السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وأثرها على العمالة (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٢)، ص ٥٩ - ٦١، <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/e_escwa_sdd_12_2_a.pdf>.

(١٣) رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٣)، ص ٣٧ - ٣٨، <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/e_escwa_sdpd_13_1_a.pdf>.

(١٤) انظر: أسامة زين العابدين، «منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟»، الاقتصادية: السنة الثالثة، العدد ١٤٧ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، <<http://www.mafhoum.com/press7/196e19.htm>>، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٨/٦/٢٠١٤، وحسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٢٢٩ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٦)، ص ١٠.

٣ - العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

ويلاحظ أن الكثير من المشاكل المتعلقة بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة متشابهة في بلدان العالم، بما في ذلك صعوبة الحصول على التمويل، وضعف المحاسبة، وغياب التخطيط للمستقبل. أما المشاكل الأخرى فهي خاصة بكل منطقة. وكما هي الحال في معظم مناطق العالم، تصارع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون الخليجي للحصول على التمويل، وهي تفتقر غالباً إلى عمليات المحاسبة والتخطيط على مستوى الأعمال، التي تؤهلها الحصول على الخدمات من المصارف المحلية. كما أن العمليات التي تديرها الدولة لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع أنها حسنة النية، قد تُخرج المصارف الخاصة من السوق وتكبّد الشركات المحلية الكثير من العناء^(١٥).

ويمكن إجمال أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج بالآتي^(١٦):

- صعوبة التمويل واجتذاب النقص في الخدمات المالية ومحدودية مؤسسات التمويل.
- البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير.
- عدم توافر مؤسسات لتقديم المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالات اكتساب مهارات العمل وإدارة المشاريع فضلاً عن عدم تأهيل تلك المشروعات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية، خاصة بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية.
- المشكلات المتعلقة بتوفير المواد الخام التي يتم استيرادها نظراً إلى ضآلة الكميات التي تتطلبها تلك المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإنتاج.
- عدم وجود بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف وصعوبة الاتصال والتعاون مع المشاريع الكبيرة.
- عدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في غالبية دول المجلس.
- ضعف ربط السياسات والإجراءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعوقات نجاحها مثل سياسات التعليم والتدريب والتأهيل.
- عدم توافر قاعدة بيانات إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات قياس فعالة وبيانات إحصائية تتبع نمو هذه المشاريع ووضع السياسات الخاصة لها.

(١٥) السياسات الاقتصادية في منطقة الإسكوا وأثرها على العمالة، ص ٥٨ - ٥٩.

(١٦) العقيل، «تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، ص ١١.

ثانياً: البطالة وخصائص أسواق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى^(١٧).

ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليست استثناءً في هذه الظاهرة، بل تتميز البطالة في هذه الدول بوجود مفارقة اقتصادية تتمثل بتزايد عدد العمال الأجانب المستقدمين وتنامي عدد المواطنين العاطلين.

وتعرف البطالة أنها القصور في تحقيق الغايات بالنسبة إلى العمل في المجتمعات البشرية. كما أنها حالة وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له. فالشخص المتعطل هو الشخص القادر على مواصلة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه. ومن أكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في الأوساط العلمية هو التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO)، الذي ينص على تعريف العاطل بأنه: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل أول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا إلى تركه لأي سبب من الأسباب^(١٨).

ويمكن تعريف البطالة إجرائياً على النحو الآتي:

- ١ - الشباب العاطلون عن العمل ذكوراً أو إناثاً أو الحاصلون على مؤهل متوسط أو فوق المتوسط أو جامعي.
 - ٢ - القادرون على العمل والراغبون في الحصول عليه.
 - ٣ - الراضون في العمل وفق الأجور السائدة.
- وتتمثل أنواعها بالآتي^(١٩):

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول النظرية الاقتصادية ومفهوم البطالة، انظر: مقدم عبيرات وميلود زيد الخير، «مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر»، ومحمد ناجي حسن خليفة، «البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية»، ورقتان قُدمتا إلى: مؤتمر «البطالة: أسبابها، ومعالجتها وأثرها على المجتمع» الذي عُقد في جامعة سعد دحلب، في البلدة - الجزائر عام ٢٠٠٦.

(١٨) سارة صالح عيادة الخمشي، «دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية»، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف للعلوم الأمنية - السعودية)، السنة ٢٥، العدد ٥٠ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م - محرم ١٤٣١هـ)، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(١٩) حريري بوشعور وفلاق صليحة، «مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية»، ورقة قُدمت إلى: الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الذي أقامته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ص ٤.

أ - البطالة الاحتكاكية، ب - البطالة الهيكلية، ج - البطالة الدورية، د - البطالة الموسمية، هـ - البطالة المقنعة، و - البطالة السلوكية، ز - البطالة المستوردة.

وخلال العقود القليلة الماضية، اعتمدت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العمالة الأجنبية الوافدة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحد من ضغوط فورة النشاط الاقتصادي. وظل التوظيف في القطاع العام يدعم مستويات المعيشة المرتفعة. غير أنه في ظل التزايد السريع في عدد السكان من الشباب أصبح خلق فرص عمل في القطاع الخاص لمواطني مجلس التعاون يمثل تحدياً وقد يرتفع معدل البطالة في السنوات القادمة ما لم تتوافر فرص العمل في القطاع الخاص لمزيد من المواطنين. فقد تنمو القوى العاملة بمعدل يتراوح بين ٣ بالمئة و ٤ بالمئة كل عام، ولذلك فإن عدداً إضافياً يتراوح بين ١,٢ - ١,٦ مليون مواطن في مجلس التعاون قد يدخل سوق العمل بحلول عام ٢٠١٨^(٢٠).

وتشير آخر البيانات المتوافرة (الشكل الرقم ٣)) إلى ارتفاع معدلات التشغيل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن ذلك نتيجةً لتأثير هجرة القوى العاملة. فمعدل التشغيل في تلك البلدان يبدو منخفضاً إذا ما قيس فقط على أساس نسبة المواطنين الذين هم في سن العمل والذين يعملون، إذ يتراوح بين ٢٠ بالمئة في البحرين، و ٣٠ بالمئة في الكويت، و ٣٨ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة، و ٤٨ بالمئة في قطر. وقد بذلت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً حثيثة لتحسين التوازن بين العاملين المواطنين والأجانب، فاعتمدت سياسات لتوطين القوى العاملة، تهدف إلى زيادة نسبة المواطنين إلى الأجانب في صفوف العاملين. غير أن نجاح هذه السياسات لا يزال محدوداً^(٢١).

ويعتمد القطاع الخاص إلى حد كبير على توظيف العمالة الأجنبية، وقد أسفرت الجهود المبذولة لزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص عن نتائج مختلفة حتى الآن. فالعمالة الأجنبية في جميع دول المجلس تستحوذ على أكثر من ٨٠ بالمئة من وظائف القطاع الخاص وذلك على الرغم من تنفيذ حصص التوظيف التي تهدف إلى زيادة نسبة المواطنين في وظائف القطاع الخاص مع مرور الوقت. ولم تُسجل زيادة في نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص خلال العقد الماضي إلا في الكويت وعمان فقط.

وفي المقابل، شهدت البحرين والمملكة العربية السعودية زيادة في نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الخاص. وفي قطر، تهيمن العمالة الأجنبية بالكامل تقريباً على الوظائف في القطاع الخاص، وقد ظل الوضع كذلك منذ العقد الماضي. ويميل توزيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص

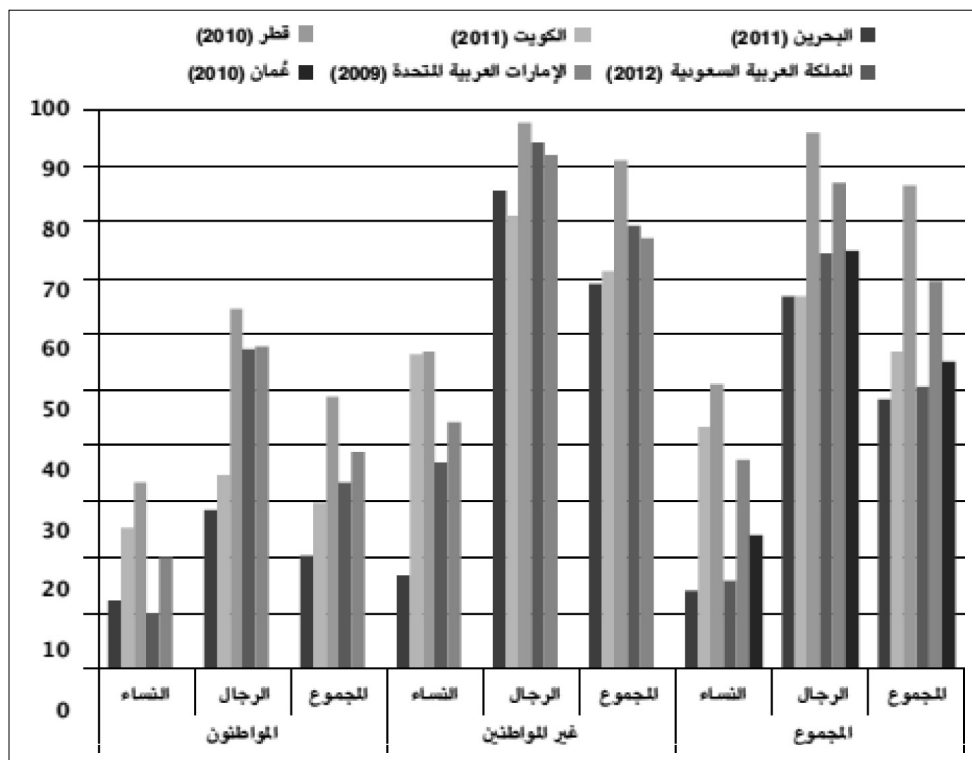
(٢٠) «إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، صندوق النقد الدولي، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية (الرياض) (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، ص ٦، <<https://www.imf.org/external/arabic/np/pp/2013/100513a.pdf>>.

(٢١) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ٢٠١٢ - ٢٠١٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٣)، ص ٥٦.

بقوة نحو الأنشطة ذات الرواتب العالية (مثل النفط والقطاع المالي)، ولا يعمل في القطاعات ذات الأجور المنخفضة (مثل البناء والتجارة والنقل) إلا عدد قليل من المواطنين ومعظمهم في الوظائف الإشرافية^(٢٢).

الشكل الرقم (٣)

التشغيل في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسب المئوية)



المصدر: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ٢٠١٢ - ٢٠١٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٣)، ص ٥٨.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات المتعلقة بسوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متباينة، خاصة ما يطال معدل البطالة بين المواطنين، إلا أن الدلالات الحتمية تؤكد ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود عالية جداً وغير مقبولة، كما يتضح من الجدول الرقم (٢)^(٢٣).

(٢٢) «إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ص ١٠.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية، ص ٢٥٢ - ٢٥٥.

الجدول الرقم (٢)

معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	الكويت	قطر
النسبة المئوية للبطالة	١٠,٥	١٤	٨	٨	٦	٣
نسبة البطالة في الشريحة ما بين ١٩ - ٢٥ سنة	٣٠	٢٤	٢٣	٢٨	١٢	-

المصدر: دراسة مؤسسة الخليج للاستثمار، ١٩/٩/٢٠١٢م.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق العمل الخليجي يواجه العديد من الاختلالات الكلية والهيكلية التي يتسم بها جانب العرض والطلب، ومن أهم تلك الاختلالات^(٢٤):

أولاً: ارتفاع درجة اعتماد سوق العمل الخليجي على العمالة الأجنبية الناشئة عن عدم مواكبة قوة العمل المحلية لزيادة الطلب الكلي، وقد برزت هذه الفجوة كحقيقة مهمة منذ الطفرة المالية التي شهدتها دول الخليج عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ثانياً: عدم وجود تناسب بين مخرجات نظم التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل الخليجي، بالإضافة إلى عدم التناسب بين قطاعات الباحثين عن عمل والأوضاع السائدة في سوق العمل الخليجي، خاصة فيما يتعلق بنوعية الوظائف المعروضة وشروطها.

ومن ثمّ يمثل الطابع السائد في سوق العمل الخليجي بهيمنة العمالة الأجنبية عليها؛ نتيجة للاختلالات التي تعانيها في جانبي العرض والطلب، وقد أسهمت فيه مجموعة من العوامل أدت إلى استمراريتها.

ويمكن توضيح تلك العوامل بإيجاز شديد بالآتي :

أ - عوامل تتعلق بجانب العرض: توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات العملية أدت إلى تزايد اللجوء والاستعانة بالعمالة الأجنبية، فيما أسهمت عوامل أخرى في استمرار هذا الوضع، منها الآتي:

- الخلل في حجم وهيكل السكان في منطقة الخليج العربي.
- استبعاد نسبة كبيرة من النساء من قوة العمل.
- عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- عزوف العمالة الوطنية: فمع وجود عدد كبير من الوظائف في بعض القطاعات إلا أن الغالبية من العمالة الوطنية لا ترغب فيها.

(٢٤) جهاد صبحي القطيط وأحمد عبد الحميد ذكر الله، «الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي»، ورقة قُدِّمت إلى: الأمة: في مواجهة مشاريع التفتيت: التقرير الاستراتيجي السنوي السابع (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، بالتعاون مع مجلة البيان السعودية، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م)، ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

ب - عوامل تتعلق بجانب الطلب: توجد مجموعة من العوامل تتعلق بجانب الطلب على العمالة في سوق العمل الخليجي أدت إلى تزايد الاختلالات بين جانب العرض في سوق العمل وجانب الطلب، من أهمها الآتي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- توافر الآلاف من فرص العمل.

- الاعتماد المتزايد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص عليها.

- ظاهرة تسليم المفتاح.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحمل خصائص معينة لا بد من أخذها في الحسبان حين وضع الحلول المتاحة لها. وأهم هذه الخصائص:

- البطالة ظاهرة شبابية.

- معظم العاطلين في دول مجلس التعاون هم من الشباب الخريجين.

- ضعف الخبرة المهنية المتوافرة لدى العاطلين عن العمل.

- التأثير المحدود لبرامج التدريب المهني الموجه لسوق العمل بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي كافة لديها خطط للتنمية بشكل عام وخطط للتدريب المهني لتأهيل خريجي الثانوية، وكذلك خريجي بعض التخصصات الفائضة عن الحاجة لاكتساب المهارات التي تؤهلها للدخول إلى سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تأهيلهم للعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب - إن توفر - ومتطلبات سوق العمل.

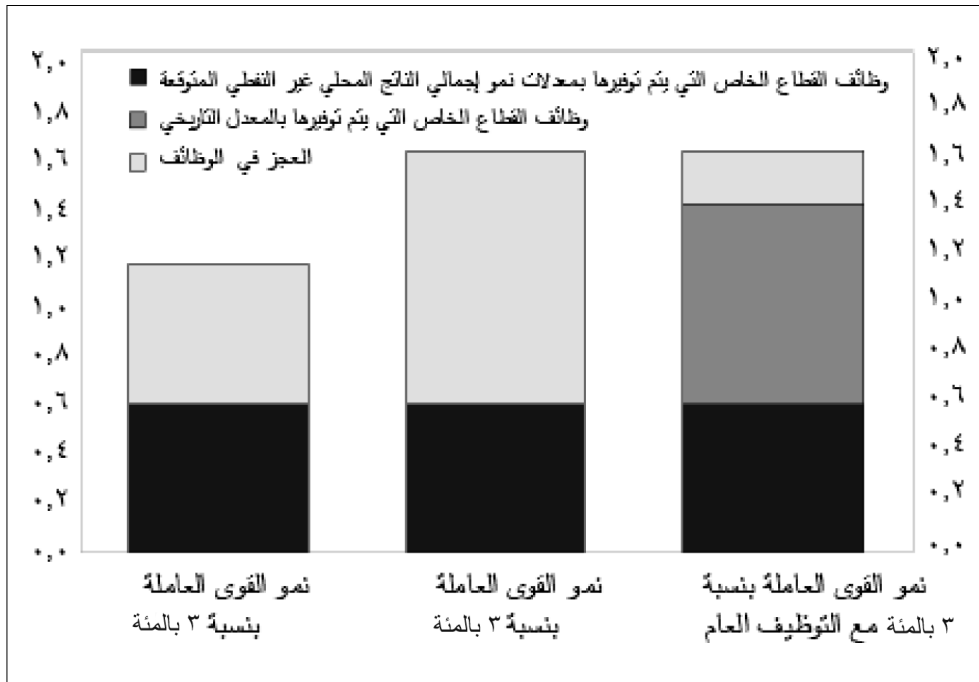
- نسبة الإناث المرتفعة في البطالة.

وحسب توقعات لخبراء صندوق النقد الدولي كما في الشكل الرقم (٤)، فإن وظائف القطاع الخاص الجديدة سوف تغطي قدراً محدوداً من الداخلين في القوى العاملة. فإذا ظلت الحصة الحالية للمواطنين في القطاع الخاص ثابتة دون تغيير، سيتم توفير حوالي ٦٠٠ ألف فرصة عمل في القطاع الخاص للمواطنين بحلول عام ٢٠١٨، بافتراض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي - على نحو يتماشى مع السيناريو الموضح في الشكل الرقم (٣) - وبالنسبة إلى المواطنين، فإن هذا العدد لن يتجاوز نصف إلى ثلث العدد المتوقع تقريباً من الداخلين إلى سوق العمل. وتشير التوقعات إلى حدوث نقص في جميع البلدان، وقد يكون كبيراً بصفة خاصة في بعض البلدان. وحتى إذا استمر التوظيف في القطاع العام على وتيرته في الآونة الأخيرة، فقد يرتفع معدل البطالة^(٢٥).

(٢٥) «إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ص ٦.

الشكل الرقم (٣)

توقعات خلق فرص العمل للمواطنين (٢٠١٢ - ٢٠١٨)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويمكن القول إن أسباب ظاهرة البطالة في البلدان الخليجية ترجع إلى العديد من الأسباب التي من أهمها:

- ارتفاع معدل نمو السكان مما أدى إلى ظهور عدد من الشباب الذين يبحثون عن العمل. فقد تضاعف عدد السكان في دول مجلس التعاون خلال العقد الماضي من ٢١,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤١,٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٠^(٢٦)، وإن معدل النمو السكاني في دول المجلس يعد من أعلى المعدلات على مستوى العالم حيث يبلغ من ٣ إلى ٥,٣ بالمئة سنوياً^(٢٧). ويُعزى ذلك، بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية هذه الدول، والنمو في عدد العمالة الوافدة، إضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. أمّا بالنسبة إلى

(٢٦) رمضان الشراح، «نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة قُدمت إلى: سوق العمل والتحول الديموغرافي: المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، الذي عُقد في مسقط، يومي ٧ و٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ص ٤.

(٢٧) عبد اللطيف موسى بلغرسة، «سوق العمل الخليجي: بين تحديات البطالة المحلية وفرص التكامل الإقليمية»، ورقة قُدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤.

سوق العمل، فقد وصل إجمالي عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون إلى ما يفوق ١٨,٦ مليون فرد في عام ٢٠١١، منهم ٦٩ بالمئة من الوافدين و ٣١ بالمئة منهم من المواطنين، ويمثل الوافدون الأغلبية في سوق العمل في كل دول المجلس بلا استثناء، بما فيها الدول الأكبر حجماً نسبياً، مثل عمان ٧٧ بالمئة في عام ٢٠١١، والسعودية ٥٥ بالمئة في عام ٢٠١٢^(٢٨). ولا يغيب عن الذهن أن قطاع النفط والغاز محدود المساهمة في التشغيل إلى درجة لا تذكر إلا من خلال أثره غير المباشر في تمويل التنمية والاستثمار، حيث إن قطاع النفط مسؤول عن ما بين ٣٠ بالمئة و ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الخليج لكنه يوظف نسبة ٣ بالمئة فقط من العمالة بشكل مباشر بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة، وكذا بسبب اعتماد بعض شركات النفط على شركات المقاولات والخدمات (من الباطن) المساندة وجل عمالتها وافدة^(٢٩).

- سيادة بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر في اتساع ظاهرة البطالة خاصة في المجتمعات الغنية والطبقات الأرستقراطية التي تحتقر العمل وتؤثر أن يُسبب أبنائها متسكعين وعاطلين عن العمل بدلاً من أن يعملوا بأيديهم. إضافة إلى أن النساء تمثل مجموعة من الموارد البشرية غير المستفاد منها استفادة كاملة، ويمكن استخدامها في العقود المقبلة للمساعدة في عملية التنمية خاصة في القطاعات التي يمكن أن تنهض فيها بيئة مناسبة للمرأة تتفق مع القيم الاجتماعية السائدة، مثل البنوك والصحة والتعليم والعمل الاجتماعي.

- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتوليد العمالة مع تقديم أجور مرتفعة. وظهر القطاع الخاص تدريجياً في مظهر القطاع الذي يخدم القطاع العام، وبالتالي واجه تصلبات هيكلية في نموه كقطاع مستقل عندما انخفضت قدرة القطاع العام على توليد مزيد من الوظائف. ورغم أن القطاع العام هو أكبر جهة لتوظيف المواطنين، فقد كان نمو التوظيف في هذا القطاع أبطأ من القطاع الخاص. ويتنشر توظيف المواطنين في القطاع العام في دول المجلس الأكثر ثراءً (الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) التي تتسم بتعداد سكاني صغير ويعمل أكثر من ثلثي العمالة الوطنية في القطاع العام. وهذه النسبة مرتفعة أيضاً في المملكة العربية السعودية، بينما في البحرين وسلطنة عُمان يعمل أقل من ٥٠ بالمئة من العمالة الوطنية في القطاع العام. وفي هذا الإطار، فإن فاتورة الأجور الحكومية الكبيرة بالفعل (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) استتبعها تباطؤ نمو الفرص الوظيفية في القطاع العام^(٣٠).

- ما زال التعليم لا يلبي احتياجات أسواق العمل في دول المجلس. وهناك الكثير من المؤشرات التي توضح أن المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي كافة لديها استراتيجيات وسياسات خاصة بأسواق العمل تربط احتياجات سوق العمل بمخرجات التعليم، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء كليات التقنية لسد احتياجات سوق العمل الإماراتي من الموارد البشرية المتخصصة.

(٢٨) الخليج ٢٠١٣: الثابت والمتحول (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٣)، ص ١٩٧.

(٢٩) بلغرسة، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٠) «إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ص ٩.

وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي السريع أدى إلى توفير الدعم القوي لخلق فرص العمل. فقد تباطأ نمو الوظائف في القطاع العام، حيث يتم توظيف المواطنين، مقارنة بالقطاع الخاص الذي يوظف في الغالب العمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة. وتفاوت الأجور بين القطاعين العام والخاص، لا سيما بالنسبة إلى العمالة ذات المهارات المنخفضة، يجعل القطاع العام أكثر جاذبية للمواطنين، بينما يفضل أرباب العمل في القطاع الخاص توظيف العمالة الأجنبية الأرخص وذات المهارات المنخفضة. ويمثل الإنفاق من المالية العامة أحد العوامل الرئيسية الدافعة إلى النمو والتوظيف في القطاع الخاص غير النفطي في دول مجلس التعاون، مع تركيز الخطط الإنمائية الوطنية على تطوير البنية التحتية في كثير من الأحيان باستخدام العمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة.

وكان نمو إجمالي الناتج المحلي قوياً في قطاعات مثل البناء وتجارة الجملة والتجزئة والنقل، وهي قطاعات تميل إلى التوظيف العمالة من ذوي المهارات والإنتاجية المنخفضة. كذلك أسهمت الخدمات المالية والصناعات التحويلية (وبصفة رئيسية صناعة البتروكيماويات) في النمو، ولكن تأثيرها كان ضعيفاً في توظيف العمالة ذات المهارات العالية في كل من البحرين، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية. وأسهم نمو الخدمات الحكومية وقطاع الهيدروكربون في دعم توظيف المواطنين. وفي هذا الإطار، نجد أن فاتورة الأجور الحكومية الكبيرة بالفعل (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) استتبعها تباطؤ نمو الفرص الوظيفية في القطاع العام^(٣١).

وقد بذلت الحكومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً منفردة بهدف خلق فرص عمل وتشغيل طالبي العمل، حيث أنشأت هذه الدول العديد من المؤسسات والأجهزة التي تعنى بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطر، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. كما تم إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية التي تسهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُعد آلية وسيطة لإيجاد توافقات ثنائية وشراكات بين المشتريين والموردين، وعادة ما يكون الموردون من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى المبادرات الرائدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ابتكار حلول لتوفير التمويل المطلوب لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة بإنشاء صناديق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كصندوق المئوية الذي يقدم قروضاً حسنة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية، وصندوق الأمير سلطان لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات، وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة، وصندوق تنمية مشروعات الشباب، وصندوق سند لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان، وصندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وصندوق رساميل لدعم المشاريع الذاتية في قطر.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩.

إضافة إلى أن هناك كثيراً من النشاطات والبرامج التي تعمل على تعزيز طاقات الأفراد الشباب ونشر ثقافة العمل الذاتي وتنمية المبادرات الريادية لدى الشباب. وقد بادرت بتنفيذ برامج توطئ اتسعت وتعددت وتعاقبت، واتخذ بعضها مسميات متفائلة مثل (سند) و(نافع) و(طموح) و(انطلاق) و(كسب يدي) و(شريان الحياة)... إلخ. وأسهمت في هذه البرامج الأجهزة الرسمية والبنوك وتنظيمات أصحاب الأعمال وكبار رجال الأعمال وبعض مؤسسات المجتمع المدني. ولاقت هذه البرامج الدعم السياسي من أعلى المواقع. وبذلك توافرت لها الفرصة لتكون مشروع مجتمع وليس مجرد برامج تشغيل.

خاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

١ - الاستنتاجات

توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١ - إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية كافة - خاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - لما تقوم هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

٢ - تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تشكل نسبة ٦, ٨٣ بالمئة كما في الجدول الرقم (١).

٣ - يمكن أن تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً ومحورياً في التشغيل وخلق فرص العمل إذا ما تم التنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها البعض، والتخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الخليجية.

٤ - إن ترقية هذه المشروعات أمر ذو أهمية نظراً إلى الخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المشروعات من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل (المرونة العالية) وكذا سهولة التسيير واتخاذ القرار، هذه الجملة من الخصائص مكنتها من أداء أدوار مهمة فهي تمكن من امتصاص اليد العاملة التي تشكو من البطالة، كما تؤدي إلى تلبية حاجيات السكان والمساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقيق التوازن الجهوي.

٥ - بذلت الحكومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً منفردة بهدف خلق فرص العمل وتشغيل طالبي العمل، ولكنها ما زالت غير كافية حتى الآن.

٦ - ارتفاع معدل نمو السكان من أهم أسباب ظاهرة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢ - التوصيات

هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الرامية إلى تنمية المشروعات الصغيرة وتحسين الأثر الإجمالي لبرامج التشغيل وزيادة فعاليتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنها:

١ - الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة.

٢ - التوجه بمنظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظامان التعليمي والتدريبي) نحو شجيع إقامة المشاريع الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع.

٣ - ضخ مزيد من الاستثمارات والموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضيق الفجوة المعرفية كمياً ونوعياً بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية العالم.

٤ - العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية إلى التعليم المهني والفني، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

٥ - مراجعة نظام الأجور والمزايا الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين على العمل لدى القطاع الخاص.

٦ - التخفيض في تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة مثل دعم الأجور والمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.

٧ - أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض كلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، ومواجهة كل العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم كلفة القيام بالأعمال، كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.

٨ - توسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، وتكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباحثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.

٩ - تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل في دول المجلس، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل، لا سيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.

١٠ - تلافي التضارب في البيانات الخاصة بمعدلات البطالة والنقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل واحتياجات التدريب، لأن هذا النقص يُعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة ومحاولة علاجها. وهناك حاجة إلى اتساع رقعة انتشار نتائجها بحيث تتمكن دول المجلس من فهم التفاصيل النوعية الخاصة بالبطالة وسوق العمل في المنطقة بشكل أفضل. كما تبقى الحاجة ملحة إلى إقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل، حيث إن غياب المعلومات المتوافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يسهم في توسيع الهوة بين العرض والطلب في السوق.

١١ - تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعتها ويجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.

١٢ - ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فعالية من حيث المواءمة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة، وتوسيع رقعة المنتفعين من برامج التشغيل، وتحسين آليات استهداف المجموعات المهمشة مثل النساء، وغير المتعلمين، والباحثين عن عمل في الريف، والعاملين في القطاع غير المنظم، وكذلك العمل على الاستجابة لمتطلباتهم المهنية المختلفة.

١٣ - وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يحقق تكاملها، وتحقيق الترابط بين هذه المشاريع والمشاريع الكبرى سواء على مستوى القطر أم على المستوى القومي، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشاريع الصغيرة، وأن يتم وضع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية والاقتصادية للدول.

١٤ - إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشاريع وتوصيفها، وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي، وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشاريع الصغيرة وغيرها □

نداء إلى الباحثين الاقتصاديين العرب

تواجه الاقتصادات العربية في عام ٢٠١٥ وما يليه، جملة من تحديات وهموم التنمية، ومن أجل هذا الأمر عكفت هيئة تحرير المجلة، وعدد من أعضائها من ذوي الإسهام والمهارة المتميزة على إعداد قائمة بملفات متخصصة من المجلة.

الملف الأول:

التصنيع المتأخر في الوطن العربي

١ - السياسة التجارية القادرة على توفير شروط التصنيع المتأخر في الوطن العربي، ويقصد بالسياسة التجارية كل الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في مبادلاتها مع بقية العالم، من رسوم جمركية وقيود كمية وتشريعية ودعم... إلخ.

٢ - سياسة التمويل القادرة على توفير شروط التصنيع المتأخر في الوطن العربي، وعلى وجه الخصوص:

- تمويل الصناعة خلال العقود الأخيرة.
- سياسة التمويل المطلوبة لتحقيق التصنيع المتأخر.

٣ - السياسة التكنولوجية المطلوبة لتحقيق التصنيع المتأخر في الوطن العربي:

- السياسة التكنولوجية التي كانت معتمدة خلال العقود الأخيرة.
- السياسة التكنولوجية المطلوبة لتحقيق التصنيع المتأخر.

٤ - الإدارة العامة المطلوبة لتحقيق التصنيع المتأخر في الوطن العربي.

الملف الثاني:

الشباب في سوق العمل، وبخاصة بطالة خريجي التعليم

العالي التي تعاني توسعاً جغرافياً وكمياً مستمراً

- تعزيز إمكانية التشغيل.
- تحسين نوعية العمل كعنصر أساسي للاستفادة من الهبة الديمغرافية من ناحية، والحد من مشاكل التفاوت والفقر من ناحية أخرى.

الملف الثالث:

أزمة المياه في المنطقة العربية

- نحو رؤى طويلة الأجل لتفادي الأزمات.
- سياسات إدارة الموارد المائية.

الملف الرابع:

التنمية المستدامة والأضرار البيئية في الوطن العربي

- طرق حساب تكاليف الأضرار البيئية الواقعة على موارد الأرض والمياه والهواء في الوطن العربي.
- حساب ثمن التعافي.

الملف الخامس:

الهجرة البيئية بين الأقطار العربية

الملف السادس:

مستقبل الاستثمارات العربية البيئية والفوائض البترولية العربية

الملف السابع:

النزح العكسي للعقول

ونأمل في أن تجد هذه الملفات الاهتمام الكافي من القدرات الإبداعية للباحثين الاقتصاديين العرب، وتقديم تحليلاتهم بما فيها التشخيص والفعل.

للاشتراك في مجلة المستقبل العربي

(تصدر المجلة باللغة العربية شهرياً)

● الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي	١٥٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة	٨٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أوروبا	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)	١٥٠ دولاراً أمريكياً

● الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

للأفراد	٧٥٠ دولاراً أمريكياً
للحكومات والمؤسسات في الوطن العربي	١٠٠٠ دولار أمريكي
للحكومات والمؤسسات خارج الوطن العربي	١٢٥٠ دولاراً أمريكياً

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

- (١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
- (٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبيلوس - فرع الحمرا - السادات ص.ب: ٥٦٠٥ - ١١ / بيروت - لبنان - تليكس 44078-41601 LE Bybank - تلفون: ٧٣٦١٥٢ - ٣١ / ٢٥٥٦٢٠.



مساهمة فكرية